( وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون ا ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتب لا ريب فيه من رب العلمين ) لما كان الغرض الأول في هذه السورة إبطال تعجب المشركين من الإيحاء بالقرآن إلى النبي صلى ا عليه وسلم وتبيين عدم اهتدائهم إلى آياته البينات الدالة على أنه من عند ا وكيف لم ينظروا في أحوال الرسول الدالة على أن ما جاء به وحي من ا وكيف سألوه مع ذلك أن يأتي بقرآن غيره أو يبدل آياته بما يوافق أهواءهم . ثم انتقل بعد ذلك إلى سؤالهم أن تنزل عليه آية أخرى من عند ا غير القرآن وتخلل ذلك كله وصف افترائهم الكذب في دعوى الشركاء  وإقامة الأدلة على انفراد ا بالإلهية وعلى إثبات البعث وإنذارهم بما نال الأمم من قبلهم وتذكيرهم بنعم ا عليهم وإمهالهم وبيان خطئهم في اعتقاد الشرك اعتقادا مبينا على سوء النظر والقياس الفاسد لا جرم عاد الكلام إلى قولهم في القرآن بإبطال رأيهم الذي هو من الظن الباطل أيضا بقياسهم أحوال النبوءة والوحي بمقياس عاداتهم كما قاسوا حقيقة الإلهية بمثل ذلك فقارعتهم هذه الآية بذكر صفات القرآن في ذاته الدالة على أنه حق من ا وتحدتهم بالإعجاز عن الإتيان بمثله .

A E فجملة ( وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون ا ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتب لا ريب فيه من رب العلمين ) جملة على معطوفة تكون أن يجوز ( وما يتبع أكثرهم إلا ظنا ) بمناسبة اتباعهم الظن في الأمرين : شؤون الإلهية وفي شؤون النبوءة ويجوز أن تكون معطوفة على مجموع ما تقدم عطف الغرض على الغرض والقصة على القصة وهو مفيد تفصيل ما أجمله ذكر الحروف المقطعة في أول السورة والجمل الثلاث التي بعد تلك الحروف . ويجوز أن تكون الجملة معطوفة على جملة ( قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ) تكملة للجواب عن قولهم ( ائت بقرآن غير هذا أو بدله ) وهذا الكلام مسوق للتحدي بإعجاز القرآن وهي مفيدة المبالغة في نفي أن يكون مفترى من غير ا أي منسوبا إلى ا كذبا وهو آت من غيره فإن قوله ( ما كان هذا القرآن أن يفترى ) أبلغ من أن يقال : ما هو بمفترى لما يدل عليه فعل الكون من الوجود أي ما وجد أن يفترى أي وجوده مناف لافترائه فدلالة ذاته كافية في أنه غير مفترى أي لو تأمل المتأمل الفطن تأملا صادقا في سور القرآن لعلم أنه من عند ا وأنه لا يجوز أن يكون من وضع البشر فتركيب ما كان أن يفترى بمنزلة أن يقال : ما كان ليفترى بلام الجحود فحذف لام الجحود على طريقة حذف الجار اطرادا مع ( أن ) ولما ظهرت ( أن ) هنا حذف لام الجحود وإن كان الغالب أن يذكر لام الجحود وتقدر ( أن ) ولا تذكر فلما ذكر فعل ( كان ) الذي شأنه أن يذكر مع لام الجحود استغني بذكره عن ذكر لام الجحود قصدا للإيجاز .

وإنما عدل عن الإتيان بلام الجحود بأن يقال : ما كان هذا القرآن ليفترى لأن الغالب أن لام الجحود تقع في نفي كون عن فاعل لا عن مفعول بما تدل علبه اللام من معنى الملك .

واعلم أن الإخبار ب ( أن ) والفعل يساوي الإخبار بالمصدر وهو مصدر بمعنى المفعول لأن صلة ( أن ) هنا فعل مبني للنائب . والتقدير ما كان هذا القرآن افتراء مفتر فآل إلى أن المصدر المنسبك من ( أن ) مصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وهو أيضا أقوى مبالغة من أن يقال : ما كان مفترى فحصلت المبالغة من جهتين : جهة فعل ( كان ) وجهة ( أن ) المصدرية .

و ( من ) في قوله ( من دون ا ) للابتداء المجازي متعلقة ب ( يفترى ) أي أن يفتريه على ا مفتر . فقوله ( من دون ا ) حال من ضمير ( يفترى ) وهي في قوة الوصف الكاشف .

والافتراء : الكذب وتقدم في قوله ( ولكن الذين كفروا يفترون على ا الكذب ) في سورة العقود .

ولما نفي عن القرآن الافتراء أخبر عنه بأنه تصديق وتفصيل فجرت أخباره كلها بالمصدر تنويها ببلوغه الغاية في هذه المعاني حتى اتحد بأجناسها